

امكانية بناء اقتصاد غير تابع في زمن العولمة

(٧-٦)

وتصاحب العولمة سيطرة الرأسمالية الليبرالية الجديدة بآداواتها: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، التي تطورت واصبحت هي اليد العليا في مجالات الاستثمار وحركة رأس المال، وانفصلت في كثير من الاحيان عن الدولة الام، واصبحت كيانا تستطيع ان نصفه بالاستقلالية، وذهبت الى حيث يتعاطم الريح، بصرف النظر عن القومية والوطنية والدين.

كانت هذه مقدمة للكلمات التي افتتح بها الدكتور مراد غالب رئيس منظمة الشعوب الافريقية الآسيوية جلسة الافتتاح للمائدة المستديرة حول العولمة وكأنه يسعى لاستفزاز جموع الباحثين والاقتصاديين من كل اصقاع العالم للتعاطي في التحديات الاقتصادية وربما الاستراتيجية للعولمة.

فيما بدت مداخلة البروفسور حاروب عثمان استاذ القانون في جامعة دار السلام بتزانيا قراءة هادئة تؤشر لآوتوثيات نقل التكنولوجيا بما يعزز من قدرات البلدان النامية في تأكيد قدراتها الانتاجية وفق سياق متصاعد ولم يتردد في الإشارة الى النجاحات التي احرزتها نماذج من تلك الدول مثل ماليزيا واندونيسيا وحتى فيتنام التي حققت طفرة رائدة في الناتج الاجمالي القومي في السنوات الاخيرة بما يؤهلها لتحقيق المزيد، ثم عاد وأكد على ضرورة الكشف عن وهم الاعتماد على قوى السوق في تحقيق التنمية وابرز اهمية تدخل الدولة والحاجة الى قدر من التوجيه والتخطيط، استنادا الى ما اقره البرناتامج الانمائي للامم المتحدة الذي اشترك مؤخرا مع عدد من المنظمات في اصدار التقرير المهم حول تحرير التجارة وسلبات اعتماد تلك الليات حيث وضع التقرير بعنوان (اجعل التجارة العالمية تعمل لصالح الناس).

اما الدكتور عصام الزعيم رئيس الجمعية الاقتصادية السورية، فقد شكك في نيات العولمة انطلاقا من مداخلة الاولى حين تدعو علانية الى اضعاف دور الدولة كسمة من اهم سمات العولمة، ثم انتقل الى ظاهرة تحرس البلدان المتقدمة على اعتمادها في الابقاء على تخلف العالم النامي، وهي اصرارها على استيراد افضل مهارات تلك البلدان في كل المعارف والتخصصات، لينتقل الى برمجة وسائل المجابهة من خلال حلقات التكامل الاقليمي الاقتصادي والتجاري كما هو الحال مع مجموعة (كتفا) وما يتعلق بالتكامل الاقتصادي العربي، كما يشير الى مجلس تعاون دول الخليج كآطار يمكن ان ينمي في هذا المجال.

اما الدكتور محمد دويدار الباحث الاقتصادي المصري المعروف فقد تفرغ في بحثه لاستعراض لعبة العولمة انطلاقا من التوزيع العدواني للثروة حين يثبت ان اسيا التي يبلغ عدد نفوسها ١١٪ من نفوس العالم تحتكم على ٢٥,١٪ من الثروة، وان افريقيا البالغة نفوسها ١٢٪ تمتلك ٢,٩٪ من الثروة العالمية، فيما يشكل سكان امريكا اللاتينية والوسطى ٨,٥٪ ويمتلكون ٧,١ بائنة من ثروة العالم، اما كل من اوربا وروسيا اللتين يبلغ سكانهما ١٢,٢ بائنة فتمتلكان ٢٢,٦٪ من الثروة فيما يمتلك ٥,١ من سكان العالم في امريكا ٢٨,٨٪ من ثروته.

هذه التجاذبات الحميمة كانت مؤشرا عروما على اصرار تجمعات ومؤسسات وكيانات متنوعة لكي تنحو بالمجتمع البشري نحو انصاف فئاته الاوسع والاقدر على العطاء والتواصل.



حسام الساموك

الدينار العراقي في البورصة العالمية

الدولة	سعر الصرف بالدينار مقابل الدولار	سعر الصرف بالدينار مقابل عملة بلد البورصة
الاردن	١٤٧٠	٢٠٥٩
الكويت	١٤٧٤	٤٩٩٥
ابو ظبي	١٤٦٨	٣٩٥

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشواء	سعر البيم
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

متى وكيف تتغير الصفة الريعية للاقتصاد العراقي؟

(٢٠٢)

د. عبد الجبار عيود الحلفي *

والديمقراطية وإيجاد القاعدة الموضوعية للتفاعل على العقبات، وبأن الوطن لن يزدهر ويتقدم الا بالائثار وابعاد المصالح الضيقة، هو الاساس في بناء الاقتصاد العراقي. العلاقة بين الاقتصاد السياسي والنظام السياسي وعلاقتها معا بالاقتصاد الريعي، اذ ان ابعاد وتأثير البيئة السياسية على التحولات والتفضيلات الاقتصادية، وعزل تحليل الاثار والتدابير الاقتصادية للاقتصادات والاختيارات السياسية سيؤدي الى تبني سياسات رماية واخرى تبني على اساس مصالح ضيقة في الشأن الاقتصادي. فالسياسات الاقتصادية ما هي الا انعكاس لنظام الحكم وطبيعة القاعدة الاجتماعية والطبقية التي يستند اليها. وطبيعة توازنات القوى والمصالح المتنافسة في المجتمع ونظرة النخبة الحاكمة الى قضية توزيع الثروة والدخل. ان الصفة الريعية للاقتصاد العراقي ستظل قائمة حتى ترسخ الديمقراطية في العراق وتؤمن بها القوى والتوازنات السياسية بوصفها قوة للتغيير نحو الافضل.

رئيس قسم الدراسات الاقتصادية/مركز دراسات الخليج العربي/جامعة البصرة

المزارع الكبرى ذات الانتاجية العالية، خاصة في محاصيل الامن الغذائي وان تكون هناك شفافية عالية في متابعة دخل النفط وقنوات انفاقه ومعرفة اتجاهات وحجم عقود النفط. وينبغي دراسة مشاريع الاستثمار الاجنبي بعناية لان العراق بحاجة ماسة لهذا الاستثمار تقنيا وماليا، خاصة المشاريع التي تساهم في تطوير القاعدة المادية للاقتصاد وتخلق آليات تنمية المورد البشري، وتخفيف حجم البطالة. المهم هنا هو ان يكون هناك تحليل عميق لعناصر الاقتصاد السياسي الثلاثة: النفط والتنمية

متراfcين الاول تقليص الصفة الريعية للنفط في الاقتصاد من خلال خفض الاعتماد على النفط، والاتجاه الثاني يسعى الى تقويم وتنمية قاعدة القطاع الخاص العراقي والتعاوني والمختلط ودعمه بصورة واضحة ورأسخة وبموجب سياسات موضوعية عملية لكي ينهض بدوره في اخذ زمام المبادرة في مجالات الانتاج السلعي والخدمات. وفي الوقت نفسه يتم ترشيد نشاط القطاع الحكومي بصورة تدريجية. ويبقى نشاطه متمركزا على الصناعات الاستراتيجية وكذلك في دعم القطاع الزراعي وتمكينه من القامة

للصحف الوطنية الرصينة والموضوعية في موضوع الاقتصاد العراقي بعد سقوط النظام الدكتاتوري يعملون كمستشارين دائمين او غير مترغين لبعض منهنم، ومن مختلف الجامعات العراقية، ويضم في عضويته ممثلين عن وزارة التخطيط والتعاون الانمائي والنفط والموارد المائية والصناعية والزراعية والمالية والسكان والتعمير والبنك المركزي والجمعية الوطنية. وتكون مهمة المجلس خلق قاعدة اقتصادية واسعة تعمل على ضمان تعدد مصادر الدخل والتمويل، وتعيد التوازن للاقتصاد القومي بتجاهين

ليست هناك طول جاهزة لمعضلة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، خاصة مع وجود تباين في طروحات الحكومات التي اعقبت سقوط النظام.

من الاقتصاديين العراقيين الكفوئين والمعروفين على نطاق البلد ولهم دراسات علمية رصينة منشورة داخل العراق وخارجه واسهامات في الصفحات الاقتصادية

ان الخطوة الاولى نحو بناء الاقتصاد العراقي هي في تشكيل مجلس قومي اعلى للسياسات الاقتصادية يرتبط بمجلس الوزراء، يضم في عضويته مجموعة



قرار منع استيراد الدواجن واللحوم واثره في رفع الاسعار

بغداد : رياض القره غولجا



سعر اللحوم الحمر فبلغ سعر الكيلوغرام الواحد من لحوم البقر (٦٥٠٠) دينار والغنم وصل حتى الى سعر (١٠,٠٠٠) دينار. يقول المواطن سليم الخالدي: اننا نتعامل للأسف مع نمط غريب من تجار الفرصة والجشعين الذين يستغلون الازمات لتحقيق ارباح فاحشة على حساب المواطن والمستهلك وذلك بسبب انعدام وجود قانون يحمي المستهلك ويضمن حقوقه.

الى ما بين (٦-٩) الاف دينار وستستمر بالصعود. ويقول السيد جمعة ظاهرصاحب محل بيع اللحوم: ان سعر كارتون افخاد الدجاج المجمد زنة ١٥كغم (برازيلي) وصل الى (٣٧) الف دينار، والدجاج بلغ (٣٣) الف دينار زنة (١٢٠٠,١١٠٠) غم معبأة باكياس عدد (١٠)، مشيرا الى ان سعر طبقة البيض ارتفع من (٢٢٥٠-٢٥٠٠) الى (٣٥٠٠-٣٥٠٠) اما

(في الحدث الاقتصادي) ان اليومين الماضيين شهدا اقبالا كبيرا على عمليات البيع بعد قرار منع دخول اللحوم والدواجن ومنتوجاتها لادماء موافد الافطار الرمضانية، مينا ان بعض اصحاب البرادات وصل بهم الجشع الى ايقاف مبيعاتهم تماما املا في تقليل المعروض وزيادة الطلب بغية رفع الاسعار التي بدأت بوادها بالظهور بعد يوم واحد من هذا القرار بزيادة وصلت

للاجيزة والمعدات الحديثة. وازاء ذلك عمد بعض التجار والطازنين لاستغلال هذا القرار برفعهم اسعار اللحوم والدواجن ومنتجاتها الى حد وصل ببعض اصحاب البرادات الى ايقاف البيع طمعا في زيادة الاسعار والاحتكار. يقول السيد صلاح الحاج علي صاحب محل صلاح لبيع منتجات الدواجن واللحوم خلال لقاء مع

قرار مجلس الوزراء بمنع استيراد ودخول الطيور والسدواجن والبيض واللحوم الى العراق، جاء في اطار التحولات الوقائية الضرورية لمنع دخول مرض انفلونزا الطيور بعد تشفيه في دول الجوار وظهور اصابات قاتلة فيها.. وهو اجراء احترازي وصحي سليم لدرء خطر هذا الوباء الميت في ظل عدم اهلية المهاجر الزراعية الحدودية وافتقارها

طريقة حديثة للابتزاز

اكتتاب المصارف الجديدة يستنزف اموال المواطنين

كاظم موسحا

وحركة سوق الاوراق المالية بشكل خاص، وذلك واضح للعيان من خلال انهيار اسعار الاسهم المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية مما الحق اضرارا فادحة بكم كبير من المساهمين في الشركات والمصارف التي يتم تداولها في ذلك السوق. الى جانب تباطؤ حركة نمو رأس المال الوطني التي يعد دوراتها المصلحة لعناش الاقتصاد والمساهمة في حل مشكلة العمالة العاطلة، فالقرارات والتشريعات يتوجب ان تخدم مصالح اقلية المواطنين وليس ثلة من اصحاب رؤوس الاموال الذين ينشون المزيد من الارباح على حساب الآخرين وعلى حساب المصلحة العامة والاقتصاد الوطني.

الذين يضطرون الى الاستدانة الشخصية او الاستلاف من المصارف الاخرى ورهن الممتلكات المنقولة وغير المنقولة مقابل فوائد معينة نظير حصولهم على كم قليل من اسهم تلك المصارف والشركات. وهذه العملية تنطوي على ابتزاز لاموال المساهمين وجهدهم ووقتهم، لذا يتوجب ايجاد ضوابط تحد من تلك الطريقة بعيدا عن ايقاع الضرر بالمساهمين والنشاط الاقتصادي اذ تنعكس عملية اكتناز الاموال الطائلة وتدويرها لفترة زمنية محددة من قبل المصارف والشركات الجديدة (قيد التأسيس) بشكل سلبي على حركة السوق التجارية بشكل عام

المتبقي من الاسهم الذي لا يتجاوز في اغلب الاحيان (٣) مبالغ مائبة تفوق عشرات المرات او مئات المرات رأس المال المحدد لها عبر ابداعها لديهم من قبل المساهمين



عملية طرح اسهم المصارف والشركات للاكتتاب العام عمل يديهي ونشاط اقتصادي مشروع، ويقع ضمن نطاق القوانين والانظمة الاقتصادية المشروعة التي تحقق الارباح المفترضة للمساهمين وتساعد على تنشيط اعمال الحلقات المالية التي ترتكز عليها مجمل الفعاليات الاقتصادية التي تكون مقومات الاقتصاد الوطني. ولكن ما يؤخذ على تلك الانشطة طريقة تداول المتبقي (الفضلة) من رأس المال الاسمي المحدد لتلك المصارف والشركات، التي تستوفى وفق صيغة غير مقبولة، تلحق ضررا بالغا بالمكتتبين. فبعد استيفاء الكم الاكبر من الاسهم لمصلحة المساهمين الرئيسيين (المؤسسين)، يصار الى طرح

سوق الفواكه والخضر

المادة	سعر الكيلو
الطماطة	٧٥٠
البطاطا	٥٠٠
بأذنجان مستورد	٢٥٠
الباميا	١,٢٥٠
اللوبياء	٧٥٠
الخيار	٥٠٠
البصل	٥٠٠
فلفل حار	٧٥٠
فلفل اخضر	٥٠٠
تفاح مستورد	١,٥٠٠
الموز	١,٢٥٠
رقيا مستورد	٣٥٠
نومي حامض مستورد	٧٥٠
نوي حامض عراقي	٢٠٠٠
خوخ مستورد	١,٥٠٠
خوخ عراقي صغير	٦٠٠
برتقال مستورد	١,٥٠٠
العنب	٥٠٠
العرموط	٧٥٠
التمر	١,٥٠٠